

توجيهات الرئيس للحكومة

منظومة متكاملة من الاصلاحات الاقتصادية

اشتملت الكلمة التي ألقاها

فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله

صالح أمس الاول في حفل تكريم الشباب الفائزين

بجوائز رئيس الجمهورية على العديد من

التوجيهات التي تعد في مجملها منظومة متكاملة

من الاصلاحات والمعالجات للاوضاع الاقتصادية

الراهنة بل انها تشكل نقطة انطلاق نحو الانتعاش

الاقتصادي في المستقبل وذلك اذا ما تم بلورتها الى

برنامج عملي للحكومة وتنفيذها وفق

أهداف محددة واضحة وجدول زمني.



مرتكزا رئيسيا للاصلاح المالي بل وانها ستسهم في تعزيز الإيرادات العامة للدولة من جهة من خلال الحد من التهريب من التهريب الضريبي والجمركي وبالتالي فانها ستعزز من الإيرادات غير النفطية ، كما ان التخفيضات ستسهم في انعاش الاقتصاد الوطني عبر تحريك ودفع الأنشطة التجارية والاستثمارية وكما أكد فخامته بان هذه الاصلاحات قد نجحت في العديد من بلدان العالم ومنها ماليزيا والتي تعد نموذجا اقتصاديا ليس على مستوى اسيا فحسب ولكن على مستوى العالم كسما ان هذه الاصلاحات يجب ان تقترن باصلاح النفوس والا ، فمن خلال ذلك يمكن للمواطن والتاجر والمسؤول ان يتجاوزوا كل العقبات التي تعترض طريقه، فال مواطن اذا ما ألقى عن محاولة ارباش الموظف والتاجر عن شراء ذمة المسؤول وهذا الاخير اذا ما رفض كل هذه المغريات فان ذلك يعد بداية اصلاح حقيقي تنطلق من النفس (الامارة بالنفس) .

فصلاح النفس يجب ان تكون في مقدمة الاصلاحات العامة والله جل وعلا قد أكد في اكثر من آية وسورة قرآنية ان تغيير النفوس تأتي في مقدمة الاصلاحات والتغيير .. اذا قال (ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما كانوا عليه) ، وتغييرا لذلك يجب على الحكومة ان تبدأ في تنفيذ خطوات حقيقية في مكافحة الفساد ، هذه الآفة الخطيرة التي أكلت الأخضر واليابس بل ان الفساد يعد السبب الرئيسي في تدهور الأوضاع الاقتصادية وبالتالي يجب على المسؤولين ان يراعوا الله في هذا الوطن .. وكما أكد فخامته ان على المسؤولين ان لا يتحولوا الى هبيران بمجرد تسليمهم المنصب .. لا مائة وتكليف لا تشريف ومغم لا مغم .. لقد وضع فخامته النقاط على الحروف تطرق الى المشكلات الراهنة وطرح المعالجات الكفيلة بتجاوزها .. ولم يتبق امام الحكومة إلا التنفيذ فالاصلاح منظومة متكاملة تبدأ من مكافحة الفساد الى الإدارة والقضاء والمالية وقبل ذلك اصلاح النفوس أولا .

والذي سيكون بالتأكيد مريحا للمستثمرين ومفيدا للموظفين والمواطنين في آن واحد اذا ما تم مراعاة الجوانب المتعلقة بالاراضي والتكاليف فالاستثمار السكني والعقاري نجح في الكثير من دول العالم بما فيها الدول العربية النامية ومنها مصر ، وبالتالي يجب ان نستفيد من تجارب تلك البلدان في هذا المجال .

كما جدد فخامة الاخ الرئيس الاهتمام بتطوير بت القضاء والذي يعد احد اهم اهداف برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي وذلك نظرا لارتباط القضاء بكافة الأنشطة الاقتصادية وبالتالي فان التباطؤ في بت القضايا وحسمها يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني وخصوصا على قطاعي الاستثمار والتجارة .

وقد جاءت توجيهات فخامته مترافقة مع الاجراءات الرادعة التي اتخذها مجلس القضاء الاعلى بشأن عزل ٢٢ قاضيا وحالة ٨ للمحاسنة ونحو ١٠٨ للتقاعد .. وهذه الخطوة اعتقد انها ستترك المبدأ الرادعة في عملية الاصلاح القضائي بل انها ستسهم في تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار وفي جذب رؤوس الأموال الاجنبية ليمين خصوصا وان توجيهات فخامته قد أكدت على تطوير القضاء التجاري نظرا لاهميته في حل كافة القضايا وبالأذات المتعلقة بالتعامل الخارجي .

وبالتأكيد فان الاصلاحات القضائية ستسهم ايضا في تعزيز دور البنوك في مجال الاقراض سواء للأفراد والشركات والمشاريع الاستثمارية خصوصا وان لديها اموالا كبيرة تصل الى اكثر من ٦٠٠ مليار ريال بشكل حجم الاقراض منها نسبة بسيطة تصل الى ٢٥٪ فقط ما يعني ان هناك اموالا كبيرة يتم استثمارها في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية بما فيها الاستثمار السكني وبالأذات اذا توفرت تلك الاموال كافة الشروط والضمانات الكفيلة باستردادها .

اما في ما يتعلق بخفض الضرائب والجمارك والتي وجه بها فخامته فانها تعد

خصوصا وان القطاع الخاص يعد المحرك الاساسي لعجلة التنمية وذلك في ظل انهجاج الحكومة لسياسة التحرير الاقتصادي التي يتيح مشاركة فاعلة للقطاع الخاص في التنمية .

فالتقطاع الخاص مطالب اليوم من أي وقت مضى بالاسهام الفاعل في مجال الاستثمار وخصوصا في ظل توفر فرص استثمارية عديدة سواء في المجال السكني او الصناعي او الخدمي

واعتقد ان توجيهات فخامة الاخ الرئيس بشأن

خفض الضرائب سيكون لها مردود ايجابي في مجال الاستثمار . كما تطرق فخامته الى ضرورة واهمية انشاء مشاريع استراتيجية في مجال النقل من برزها التفكير الجاد بانشاء سكك حديد تربط اليمن ببعضها البعض وهذه المشروعات ستسهم كما أكد فخامته في تخفيض اجور النقل بل وستوفر الوقت والجهد والمال وبالتالي فان على الحكومة القيام باعداد دراسات جدوى اقتصادية وعرضها على الاستثمار .

اما فيما يتعلق بالمشاريع السكنية فاعتقد انه ان الأوان لتفعيل الاستثمار في هذا المجال سواء الحكومي او الخاص خصوصا وان السكن اصبح من أعقد المشكلات التي يواجهها المواطنين في المدن الرئيسية وخصوصا الموظفين ونوعي الدخل المحدود وبالتالي يجب على الحكومة ان تعمل على ايجاد آلية تنفيذية لتفعيل دور بنك الاسكان في مجال اقامة وتشبيد المدن والمباني السكنية بالإضافة الى دفع القطاع الخاص والبنوك التجارية للاستثمار في هذا المجال



علي محمد البشيري

التعليم العام او الجامعي او المهني فالتعليم كما أكد ذلك فخامة الاخ الرئيس هو الاساس في بناء الانسان لذلك يجب زيادة الاستثمار في رأس المال البشري وخصوصا في مجال التعليم وبالأذات المهني والفني والذي يعد ركيزة أساسية للنهوض التنموي والاقتصادي .

واذا كان الاقبال على التعليم الفني والمهني - مازال متدنيا، إلا ان الملتحقين بهذا النظام التعليمي، وكما أكد فخامة الاخ الرئيس يجبون اعمالا بمجرد تخرجهم وذلك نتيجة احتياج سوق العمل لهؤلاء الخريجين وبالتالي

ينبغي على الحكومة الاهتمام بالتعليم المهني وذلك من خلال زيادة التخصصات سواء في التفقات الجارية والاستثمارية وذلك من أجل التوسع في المعاهد والمراكز الفنية والمهنية وتطوير المعاهد الموجودة بهدف زيادة الطاقة الاستيعابية لها بما يلبي احتياجات سوق العمل في بلادنا .

كما وجه فخامة الاخ الرئيس الحكومة بايجاد مشاريع استراتيجية تستهدف ايجاد فرص عمل كثيفة بما من شأنه الحد من البطالة والفقر وذلك في مختلف القطاعات الاقتصادية .

وفي الحقيقة ان المشاريع الاستراتيجية التي تنفذها الحكومة سنويا تسهم في حل هذه المشاكل غير ان الاستثمار الخاص مازال ضئيلا ما يستدعي الوقوف امام هذه المشكلة والتعرف على المعوقات التي تقف حجر عثرة امام القطاع الخاص في مجال الاستثمار . والعمل على حلها لن يتأتى من وجهة نظرنا إلا اذا قامت الحكومة باجراء حوار مباشر مع القطاع الخاص يستهدف تعزيز الثقة والاطمئنان وتفعيل الشراكة بينهما

ومن أولى هذه التوجيهات تخصيص مساحات من الاراضي الزراعية وتوزيعها على الشباب لاستصلاحها وزراعتها واعمارها وذلك من أجل امتصاص طاقات الشباب واتاحة الفرصة امامهم لبناء حياتهم. وبالتالي فان هذا التوجيه في حال بلورته الى برنامج تنفيذي من قبل الجهات الحكومية المعنية وبالأذات الزراعة والتخطيط ووزارة المياه والشئون الاجتماعية والعمل سيكون له آثار ايجابية على الاقتصاد الوطني منها الحد من البطالة في صفوف خريجي الجامعات اليمنية والذين يصل عدد الخريجين منها في العام الواحد الى اكثر من ١٨ ألف طالب وطالبة منهم نحو ٧٢٪ من الكليات النظرية والانسانية مقابل ٢٨٪ فقط لخريجي الكليات التطبيقية والعلمية والتي تعجز الحكومة عن استيعابهم في الوظائف الحكومية .

وهنا يتطلب من الجهات الرسمية قبل توزيع الأراضي البحث في كيفية توفير الدعم اللازم لاولئك الشباب سواء عن طريق تسهيل الاقراض من البنوك التجارية او عبر البنوك والصناديق المتخصصة كبنك التسليف الزراعي والاسكان وصندوق تشجيع الانتاج الزراعي بالإضافة الى الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع التشغيل العامة وذلك ان التمويل مهم بل وضروري لتنفيذ ونجاح مشروعات الشباب وقيل هذا يجب البحث عن الاراضي الزراعية التي تتوفر فيها المياه كميات كبيرة وذلك من أجل ضمان ونجاح تلك المشروعات .

اما التوجيه الآخر لفخامته فقد تضمن الاهتمام بالتعليم وخصوصا المهني والفني، ولاشك ان اليمن قد قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال وخصوصا من ناحية الكم حيث بلغ اجمالي الطلاب الملتحقين بالتعليم العام نحو ٤,٣ مليون طالب وطالبة منهم ٣,٧ مليون في المرحلة الاساسية ونحو ٤٩٤ الفا في المرحلة الثانوية وبالتالي فان التركيز يجب ان يكون في جانب النوع سواء في

خلال الفترة يناير - نوفمبر ٢٠٠٤م

ارتفاع حجم الصادرات الى ٢٧٢ الف طن عبر موانئ الحديد والمخا والصليف



والاعمار هذا العام بمقدار ٥٣,٣٥٧ طنا عما تم استيراده خلال الفترة المقابلة للعام الماضي . وقال الاخ مدير عام المؤسسة ان المحروقات الواردة خلال الفترة نفسها بلغت ٢,٣٤٢,٢٠٤ طن انطنان بزيادة ٧١,٠١٨ طن عن العام الماضي . بينما وصل عدد الحاويات الى ١٥٤,٣٧٠ حاوية بزيادة ١٩,٣٧٨ حاوية عن العام الماضي . وبلغ عدد السفن والناقلات الواسلة الى الموانئ الثلاثة نفس الفترة ٦٣ سفينة و٣٧٧ ناقلة و ٢٨٠ سفينة

شهدت موانئ الحديد ، المخا ، والصليف في الفترة يناير - نوفمبر ٢٠٠٤ نشاطا ملحوظا مقارنة بالفترة المقابلة للعام الماضي . وتمثل ذلك في ارتفاع حجم الصادرات وانخفاض الواردات من البضائع والمواد المتوقعة والمحروقات، وزيادة حركة تداول الحاويات بنسب ملحوظة .

واوضح الاخ مرعد عجيلي مدير عام المؤسسة العامة للموانئ والشؤون البحرية بالحديدة ، لوكالة الانباء اليمنية/سبأ/ ان حجم البضائع الصادرة عبر الموانئ الثلاثة ارتفع خلال الفترة المذكورة الى ٢٧٢,٢٧٧ طنا بزيادة عن الفترة المقابلة للعام الماضي ببلغت ١٤١,١٧٨ طنا . فيما انخفض اجمالي الواردات من المواد الغذائية من مليون و ١٤٧,٤٨١ طنا للعام الماضي /٥٥٢,٩٤٠/ طن هذا العام شاملة التدقيق . السكر . الارز والقمح السائب . وأضاف ان اجمالي الواردات من المواد العامة والمختلطة هذا العام بلغ ١,١٧٠,١٠٣ اطنان بفارق ٢٤٧,٧٤٤ طنا عن العام الماضي . فيما انخفض استيراد مواد البناء

بحث تعزيز العلاقات التجارية بين بلادنا وألمانيا

احكام مراكز التحكيم التجاري الالماني . وتم التباحث مع المسؤولين فيها حول اوجه التعاون المشترك وما يمكن ان تقدمه الوزارة للرفع التجارية اليمنية من استشارات وتعاون فيما يتعلق بإنشاء مراكز التحكيم التجاري وكيفية تنفيذ تلك الاحكام . مضيفا ان الوفد التقى بمطالبة كلية الحقوق بجامعة مونيخ . وجرى معهم نقاش مستفيض حول مزايا مراكز التحكيم التجاري وما يمكن ان توفره من سرعة للبت في القضايا التجارية والفصل فيها وتوفير الوقت والجهد .

بحث وفد من الغرف التجارية والصناعية اليمنية برئاسة الاخ مفيد عبده سيف غرفة تجارة وصناعة محافظة تعز خلال زيارته مؤخرا لجمهورية ألمانيا الاتحادية مع عدد من المؤسسات الألمانية العلاقات التجارية بين البلدين يتفقين . وقال الاخ مفيد عبده سيف لوكالة الانباء اليمنية/سبأ/ ان الوفد قام بزيارة استمرت خمسة ايام شملت وزارة العدل الألمانية ، حيث اطلع على الآلية التي يتم بموجبها تنفيذ

رئيس اتحاد الجمعيات الحرفية والمهنية بتعز

الاتحاد يستهدف رفع مساهمة قطاع المشاريع الصغيرة في التنمية

تعز/عبد الحميد القطري

تتمثل المنشآت الصغيرة ما نسبته ٩٥٪ من اجمالي المنشآت بحسب المسح القاسدي الذي اجراه الصندوق الاجتماعي للتنمية العام ٢٠٠٠م إلا ان مساهمة تلك المنشآت في خلق فرص العمل والدخل وزيادة الاستثمار في عملية النمو الاقتصادي لايزال ضئيلا ومحدودا وتعلق بلادنا امالا كبيرة على هذه المنشآت للمساهمة في حل مشكلتي البطالة والفقر التي تعاني منهما و وفقا لاستراتيجية التخفيف من الفقر فإنه يعول على قطاع المنشآت الصغيرة والأصغر خلق عدد كبير من فرص العمل ومع ذلك فإن القطاع يعاني من عدد من المشكلات التي تجعله غير قادر على المساهمة بشكل فعال في حل هذه المشكلة وتتمثل تلك المشكلات في صعوبة الحصول على التمويل والقصور نسبة الفائدة والمدة الزمنية القصيرة للسداد وتدني مهارات العاملين وغياب الجهاز التخصصي بتقديم الدعم لتنمية الأعمال المساعدة في مجال الأعمال وتطوير الأنشطة وتقديم الاستشارات والمعلومات والمساعدة في اعداد دراسة الجدوى بالإضافة الى ضعف البنى التحتية الأساسية وارتفاع تكاليف الخدمات وتعدد الجهات المانحة للترخيص ومن أجل تقديم الخدمات وتحسينها لقطاع المشاريع الصغيرة والعمل على تذليل تلك الصعوبات التي تعوق نمو وتطور هذا القطاع وزيادة انتاجه كما ونوعا وتعدد الأنشطة وقدرتها على المنافسة وتحسين مستوى الدخل وخلق فرص عمل جديدة تأسست بمحافظلة تعز ثمانية عشر جمعية حرفية ومهنية للإسهام في عملية التنمية للمشاريع الصغيرة والأصغر

ومن أجل زيادة فعالية تلك الجمعيات وتحسين خدماتها وتنسيق جهودها تم تأسيس اتحاد الجمعيات الحرفية والمهنية في يناير ٢٠٠٤م لتخوضي تحت مظلة كل تلك الجمعيات كاول اتحاد في الجمهورية وثاني اتحاد في الوطن العربي .

عن أهداف الاتحاد والأنشطة التي نفذها خلال تلك الفترة القصيرة منذ تأسيسه تحدث النبا /اخ/عبدالعالم قاسم هزاع - رئيس الاتحاد بقوله: إن الاتحاد يهدف الى رفع مساهمة قطاع المشاريع الصغيرة في عملية التنمية والناتج المحلي وتدريب وتأهيل المرأة وتشجيعها وتمكينها من العمل ويجاد الخطط والبرامج وترتيب الأولويات قاعدة بيانات ومعلومات صحيحة لأعداء الخطة والبرامج وترتيب الأولويات وتنسيق جهود الجمعيات ورفع قدراتها خدمة المنشآت الصغيرة ورفع قدراتها المؤسسية بالإضافة الى التدريب والتأهيل للعاملين وتنمية مهاراتهم. وعن أنشطة الاتحاد خلال هذه الفترة القصيرة منذ تأسيسه اشار الاخ رئيس الاتحاد الى انه تم تنفيذ العديد من الأنشطة ، ففي مجال رفع القدرات المؤسسية للجمعيات الأعضاء تم تنفيذ دورة تدريبية في مجال الكمبيوتر لعشر جمعيات ودورة تدريبية في التنمية الإدارية والعلاقات العامة لـ(١٨) جمعية ودورة في تحليل المشكلات لـ(٢٠) جمعية كما قامت الجمعيات الأعضاء بتنفيذ ثلاثة وعشرين دورة تدريبية بلغ عدد استفيديين منها ٤٠٧٠ متدربين ومتدربات وذلك في إطار البرنامج التدريبي لتطوير المهارات وتأهيل العاملين عن العمل. كما ان الاتحاد قام بخلق علاقة شراكة فاعلة مع كل من التعليم الفني والغرفة التجارية لتصب في تحسين الخدمات الموجهة لقطاع المشاريع الصغيرة..

اقتصاديات عالمية

ارتفاع اليورو مقابل الدولار

لندن (رويترز)

ارتفع اليورو الاوروبي الى مستوى جديد مقابل الدولار اليوم ثامن امس الجمعة في معاملات محدودة دعمته فيها مخاوف بشأن العجز في ميزان المعاملات الجارية الامريكي وغياب القلق على الصعيد الرسمي لهبوط العملة الأمريكية . وارتفع اليورو الاوروبي عن مستوى ١,٣٥ دولار للمرة الاولى امس الاول بعد ان انخفضت مستويات المسانك الجديدة في الولايات المتحدة بنسبة ١٢ في المئة في نوفمبر لتسجل اكبر هبوط منذ اكثر من عشر سنوات. ومن البيانات الأمريكية الأخرى التي أعلنت امس طلبات السلع المعمرة التي أظهرت نمو قويا في نوفمبر لكن جانبا كبيرا من الزيادة ترك في قطاع وسائل النقل والمواصلات وذلك لم تدعم هذه البيانات الدولار، ومنذ بداية العام الحالي ارتفع اليورو أكثر من سبعة في المئة مقابل العملة الأمريكية تدعمه المخاوف من حاجة الولايات المتحدة لخفضه من أجل تخفيف العجز الهائل في ميزان المعاملات الجارية. من ناحية أخرى لا يرى مستثمرون أي احتمال يذكر في تحرك رسمي في الاجل القريب لوقف انخفاض الدولار . وقال جيريت زالم وزير المالية الهولندي امس الجمعة ان ارتفاع اليورو مازال في الحدود المقبولة . وجرى تداول اليورو بسعر ١,٣٥٤٢ دولار بارتفاع ٠,٢ في المئة وفقا لبيانات رويترز . كما ارتفع اليورو امام العملة اليابانية الى ١٤٠,٣٠٠ ين مقربا من أعلى مستوى منذ ١٨ شهرا والذي سجله في الآونة الأخيرة عند ١٤٠,٥٠٠ ين . وجرى تداول الدولار بسعر ١٠٣,٦٠٠ ين دون تغيير عن سعره في أواخر المعاملات الأمريكية امس الاول .

المركزي الأوروبي يتوقع نمو للاقتصاد الأوروبي لعام ٢٠٠٥م

برلين د ب /

ذكر أوتمار إيسنج كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك المركزي الأوروبي ان البنك يرى مؤشرات متشعبة بشأن نمو الاقتصاد الأوروبي عام ٢٠٠٥م رغم الارتفاع الحالي في قيمة اليورو وارتفاع أسعار النفط العالمية . وقال إيسنج في مقابلة صحفية أعلن مضمونها اليوم الجمعة قبل نشرها في صحيفة فيلت أم سوتناج الألمانية يوم الأحد ان النمو سيكون مطردا وسيراجع معدل التضخم . وأشار إلى ان الاتحاد الأوروبي يتوقع معدل نمو خلال العام الحالي يتراوح بين ١,٤ و ٢,٤ في المائة من إجمالي الناتج المحلي وتراجع التضخم بمعدل بطيء ولكنه سيكون كافيا لتحقيق استقرار الأسعار. وأضاف انه حتى الآن لا توجد أي إشارة إلى ان ارتفاع أسعار النفط شجع النقابات العمالية على المطالبة بزيادة الأجور . جاءت تصريحات إيسنج في الوقت الذي قفز فيه اليورو إلى مستوى جديد امام الدولار قدره ١,٣٥٢٠ دولار امس الجمعة .



من أجل تنمية الموارد وتحقيق كفاية انتاجية تغطي حاجات المجتمع

التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م